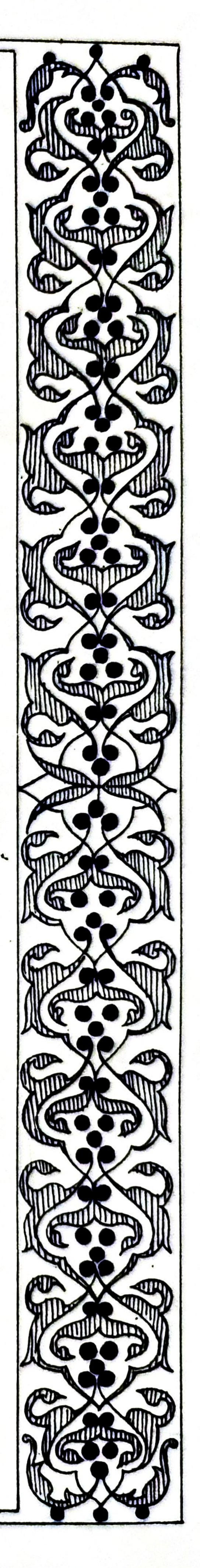
المملكة المغربية

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

الدروس الحسنية

3

نص المحاضرات التي ألقيت في التفسير والحديث
بحضرة صاحب الجلالة والمهابة الملك المعظم
أمير المؤمنين مولانا الحسن الثاني نصره الله وأيده،
في شهر رمضان المبارك عام 1394 هجري



الدرس الأول

4 رمضان 1394

إثم من كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم

لفضيلة الأستاذ العلامة عبد الله كنون

رئيس المجلس العلمي بطنجة، والأمين العام

لرابطة العلماء بالمغرب

انطلاقا من الحديث الشريف:

«.... ومن كذب عليَّ متعمِّدا فليتبوأ

مقعدهُ من النّار.»



قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :
« تسموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي ، ومن رآني في المنام فقد رآني فان الشيطان لا يتمثل في صورتي ، ومن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار » .

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم . بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا ونبينا ومولانا محمد ، النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحبه وسلم تسليما ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ، اما بعد :

فان أصدق الحديث كتاب الله عز وجل ، وافضل الهدى هدى محمد صلى الله عليه وسلم ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار .

وما شرب الايمان الا فؤاد من بأخبار خير الخلق قد ملأ الاذنا

***

وهل يترك الانسان عذرا وحجة اذا قال قلدت النبي محمدا

وروينا بالسند المتصل : الى الشيخ الامام الحافظ الحجة ، أبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري رحمه الله تعالى ورضي عنه قال :

(باب اثم من كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلـــم)

بسم الله نستعين ، وباذن امير المؤمنين نفتتح هـــذه الدروس المباركة بحديث : من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار ، وهـو حديث جليل يتطلب الكلام عليه بسطة من العلم ، ومتسعا من الوقـت وغنى ، انما نتناوله على قدر الوسع والطاقة ، وما يسمح به وقت مولانا اعزه الله ، وقد اخرج البخاري هذا الحديث فى هذا الباب من خمسة طرف عن خمسة من الصحابة : علي بن أبي طالب ، والزبير بن العـوام وأنس بن مالك ، وسلمة بن الاكوع ، وأبي هريرة ، وهذا فى هذا الباب وأخرجه فى كتاب الجنائز عن المغيرة بن شعبة وأخرجه فى مناقـــب قريش عن واثلة بن الاسقع ، وأخرجه فى أخبار بني اسرائيل عـــن المغيرة بن شعبة ، فهذه ثمان طرق عن ثمانية من الصحابـــة بشرط البخاري وناهيك بذلك ، ووافقه مسلم فى تخريجه عن علي بن أبـــي طالب وأبي هريرة والمغيرة بن شعبة وأنس بن مالك وانفرد بتخريجه عن أبي سعيد الخدري وخرجه الكافة من أئمة السنن وأصحاب المسانيد والمصنفات وغيرهم عن العدد العديد والعديد من الصحابة . منهـم العشرة المبشرون بالجنة ابو بكر الصديق وعمر وعثمان بن عفان وعلـي ابن أبي طالب وهو عند المصنف ، وطلحة والزبير وهو عـنـد المصنف وعبد الرحمان بن عوف وأبو عبيدة وسعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد وأخرجوه أيضا عن العبادلة الأربعة عبد الله بن عباس وعبـــد الله بن عمر وعبد الله بن عمر وبن العاصي وهو عند المصنف أيضا وعبد الله بـن الزبير مباشرة بدون واسطة والده كما هنا عند المصنف .

ورواه أيضا من الصحابة عمران بن حصين وابو قتادة الانصاري وابو امامة الباهلي وعبد الله بن جعفر والنواس بن سمعان وابـو رمثة ، وابو رافع ، وعبد الله بن أبي أوفى ومعاذ بن جبل وابـو ذر الغفاري ، وعائشة الصديقية ، وحفصة أم المؤمنين وأم ايمن وخولة بنت حكيم والكافة بحيث وصل عدد الصحابة الذين رووه عن النبـــي صلى الله عليه وسلم ما يزيد على المائة وقال النووي : انهم مائتان ، ورد ذلك ،

فهو بهذا العدد الذي اجتمع له ، لا سيما والصفات للصحابة الذين رووه فالعشرة المبشرون ، والعبادلة ، وعلماء الصحابة وهم : أبي ابن كعب ، وزيد بن ثابت ، وعلي بن أبي طالب ، وعمر بن الخطاب ، يكون فى الدرجة الاولى أوفى طليعة القائمة من الاحاديث المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم بطرق متعددة جدا يقال فى مثلها انه متواتر ، والتواتر عند علماء الحديث هو : رواية الحديث من طريق عدد من الرواة لا حصر له ، ولكنه يكون بحيث يفيد العلم الضروري .

(والمتواتر الذي روى عدد من غير حصر وله العلم استند)

وعند الاصوليين ما أشار له ابن السبكي فى جمع الجوامع بقوله : وهو خبر جمع يمتنع تواطؤهم على الكذب عن محسوس ، فقوله : خبر جمع يخرج خبر الآحاد ، وقوله : يمتنع تواطؤهم على الكذب يخرج به خبر الجماعات الذين لا يتورعون عن الكذب كالفساق والفجار ، وكالذين يلفقون الاخبار وأصحاب الاشاعات وبعض وكالات الاخبار الذين يذيعون اليوم ما يكذبونه غدا وهكذا فهو وان تكاثر رواته والمخبرون به لا يسمى متواتر ولا يفيد العلم بدليل أنه لا ينفي الظن ، وقوله عن محسوس يخرج به المعقول فان المعقول لا يثبت بالتواتر ولا يثبت بالاخبار ، المعقول انما يثبت بالادلة العقلية والنظرية وذلك كما فى قدم العالم عند الفلاسفة ، وعدم حشر الاجساد عندهم أيضا ، هذا لا يمكن ان يثبت بقول الفلاسفة ، لان هذا شيء معقول ومغيب فلا يمكن أن يثبت بهذه الاقوال وباجتماع الفلاسفة أو أكثرهم على القول بذلك لان هذه الاشياء ، وما شابهها انما تثبت بالادلة النظرية العقلية ، ولذلك بقي الشك فيها والظن فيها والمثبت لها والنافي لها ، ما بقي الزمان وكان كذلك ايضا فيما مضى ، فانها لا تثبت بالاقوال وانما تثبت بالنظر ، وهذا نقوله ايضا فيما هو ثابت لنا فى الملة وصحيح ، ومع ذلك الانصاف يجعلنا نقول : انه لا يثبت بالتواتر وبالخبر وذلك كما لو اجتمع اهل قطر او اهل مصر على الاخبار بحدوث العالم فانا نقول لهم : ان هذا ليس بموضوع الاخبار ولا بموضوع التواتر فلذلك لا

يثبت بهذه الطريقة ، أو لو اخبروا بوجود الباري تعالى فنقول ان هذا لا يكفي في اخبارأهل قطر وأهل مصر بل لا بد فيه من الحجة والدليل والنظـــر العقلـــي .

(وجوده له دليل قاطـــع   حاجة كل محدث للصانع ..) الخ

ومن هنا يعلم فساد ما يتبجح به كثير من المفتونين بالعلم ومـــا يسمونه (بالصيانص) من أن العلم ينفي وجود الباري سبحانه وتعالى ، ولا يثبتون الغيبيات من الملائكة والجن وما وراء ذلك فانا نقول لهم : ان هذه الاشياء ليست موضوعا للعلم التجريبي الذي يخضع للتجارب ولاختبارات العلماء والذي يوضع فى المختبرات ويجرب ، ويحكـــم عليه ، ان هذه الاشياء التي تثبت بالاختبار والتجربة انما تكون أشياء مادية لا أشياء معقولة ، والحق سبحانه وتعالى ليس شيئا ماديا حتى يخضع للتجاريب وحتى يخضع للاختبارات ، حتى نقول ان العلم ينفي أو لا ينفي ، العلم ليس له تعرض لهذا الموضوع وليس من موضوعـه وهو لا ينفعه ولا يثبته لانه ليس من اختصاصه .

هذا العلم ، أما العلم الآخر فان هناك علوما تثبت هذه الاشيـــاء وهي علوم الفلسفة واللاهوت والنظر العقلي باطلاق ، والدليـــل على هذا أن هناك رائدا فضائيا صعد الى الاجواء وحلق فيها فقال : انه لم ير الله ، وهذا من جهله ، لان الله تعالى ليس شيئا ماديا يوجـــد فى الفضاء حتى يلقاه هذا الرائد ثم صعد رواد آخرون ، ولما بهروا بجمال الكون وبعظمته وببديع قدرة الله سبحانه وتعالى لم يملكوا الا أن يطلوا صلاتهم ، فهذا دليل على أن هذه الاشياء المعنوية الروحية الغيبية لا تثبت بالعلم التجريبي التطبيقي الذي يخضع المواد للتجربة والاختبار لانها ليست من موضوعه ، والغلط فى هذا يأتي من كون الموضـــوع ليس محققا وليس محددا فى هذه العلوم فانه قد درج علماؤنا رحمهم الله على انه كلما قرروا درس علم وكلما قرروا الشروع فى قراءة علم . أن يقدموا بين يديهم مبادىء تسمى المبادىء العشرة من جملتها موضوع

العلم . حده اولا ، ثم موضوعه ثانيا ، ثم واضعه ، وهى الاشياء المعروفة عنـد العلمـاء .

فأول الابواب فى المبادىء وهي عشـرة على مـراد

الحد والموضوع ثم الواضـع . . . . الخ .

فحينما يتبين موضوع العلم . يعرف ماذا يبحث فى هذا العلم ، فالعدد مثلا . علم الحساب يبحث عن العدد . عند التجميع والتفريق. وعلم النحو يبحث عن الكلمة عند التركيب وعند الافراد ، وعلم الفقـه يبحث عن الاحكام الشرعية فاذا قلنا : أن علم النحو لا يعلمنا الجمـع والطرح ، والقسمة مثلا فاما نكون كمن قال ان العلم لا يثبت وجود الله سبحانه وتعالى لان هذه الاشياء اى الجمع والطرح والقسمة مثلا ليست من موضوع على النحو ، كذلك أيضا اثبات وجود الله تعالـى ليس من موضوع العلم التجريبي الذي ينسبون اليه انه يمكن وجود الله سبحانه وتعالى على أن هذا العلم اذا كان لا يبحث فى هذا الموضوع فى وجود الله سبحانه وتعالى فى الغيبيات فان العلماء الذين يزاولونه ما يزالون يعترفون بوجود الحق سبحانه وتعالى وبأن هناك قوة عظيمة من وراء هذه الاشياء هي التي تتصرف فى الكون وهي التي أوجدت هذا الكون على ما هو عليه بهير الحكمة وعظيم القدرة يسمونها الها ويسمونها قوة عظيمة لا يعرفونها ، فمن كان مؤمنا منهم اعترف بأن موجد هـذا الكون هو الله سبحانه وتعالى : ومن كان لا يزال على شكه يقول ان هناك ما هو اقوى من علمي وأقوى من تجربتي ولا يخضع لانظاري ولا لتجاربـي ، فلذلك لا يكون موقفه عن هذه الاشياء موقف المتردد والشاك على كل حال التواتر انما يثبت الاشياء المحسوسة كالخبر بوجود مكة او بوجود القاهرة أو الخبر بوقوع غزوة بدر ، أو الزلاقة او ما الى ذلك ، فهـذه الاشياء اذا تواتر الخبر بها من جميع الناس ومن عدد كبير يستحيل او يمتنع تواطؤهم على الكذب يكون خبرا صحيحا متواترا مفيدا للعلم الذي هو ضروري بحيث لا يحتاج الى نظر او الى تفكير كما فى العلوم الاخرى ، واذا لم يكن العلم مفيدا لهذه الاشياء على انه مفيدا لوقوع

هذه الاشياء ولوجودها على انه ضروري ومسلم من الجميـــع ، فان التواتر حينئذ يختل ولا يصح ، ومن ثم يتطرق الكلام الى العــدد فى التواتر قال ابن السبكي : ولا تكفي الاربعة خلافا للقاضي والشافعية اي القاضي أبو بكر الباقلاني من المالكية . لا تكفي الاربعــة فى تحقيــق التواتر . وتوقف القاضي فى الخمسة . الخمسة قال فيها : لا تكفي ، وقال بعضهم : ان أقله سبع لان عدد السبعة هو الذي يجمع انصبــاء الشهادة من الواحد وتتميم الاربعة . وقال آخرون : ان أقله عشـــرة وقال الاصطخري : لا اقل من ذلك ان ما دونه آحاد ، وعليه اعتمــد السيوطي رحمه الله . فى كتابه الذي وضعه فى الاحاديث المتواترة حيث جمع فيه كل حديث رواه عشرة فما فوق . فكان هذا الكتــاب مبنيا على هذا النظر وهو أقل الجمع وقيل ان أقله عشرون وقيــل ان أقله أربعون وقيل خمسون اعتبارا لعدد القسامة ، وقيل مائة وأربعة عشر على عدد الرسل وعلى عدد اهل بــدر ، والصحيـــح : ان التواتــر ليس مشروطا بالعدد ، وانما المطلوب العدد الذي يفيد العلم ، وهــذا العدد قد يكون فى بعض الحوادث عددا وفى بعضها لا يكفي فيه العدد ولو تكاثر الا اذا بلغ حدا لا يكاد يحصي ، فانه حينئذ يفيد هذا العلم ، وعليه فاصطلاح المحدثين أدق حيث قال صاحب نظم الطرفة :

والمتواتر الذي روى عــــدد من غير حصر وله العلم استند

ولا بد أن يستفاد منه العلم الضروري ، فاذا لم يفد منه العلـم الضروري يكون حينئذ غير متواتر ، على كل حال هذا الحديث حيث رواه ما يزيد على مائة من الناس من الصحابة وكذلك أيضا فيه تمييز وهو أن هؤلاء الصحابة فيهم خيرة الصحابة وكرامهـــم من العشـــرة المبشرين ومن الفقهاء وعلماء الصحابة وغير ذلك ، فان العلماء كثيرا ما يقدمونه على انه المثال السليم للمتواتر ، بل يجعلونه فى أول قائمة الاحاديث المتواترة ، ولا يوازيه فى هذا غيره من الاحاديث الا احاديث قليلة منها حديث الشفاعة ومنها حديث الحوض ، وحديث المسح على الخفين ، ومنها حديث رؤية الله سبحانه وتعالى يوم القيامة ، ومنهـا

كذلك حديث : من بني لله مسجدا بنى الله له بيتا فى الجنة ، فهـذه الاحاديث بلغ عدد رواتها ما ينوف على الثلاثين الى الاربعيـن مـن الصحابة فهي كذلك أيضا فى مرتبة من التواتر كبيرة جدا ومتمكنـة ، وهذا التحديد هو للحافظ بن حجر . ونظم هذه الاحاديث الشيـخ التودي بن سودة حيث قال :

مما تواتر حديـث من كـذب ومن بنى لله بيتـا واحتسـب
ورؤية شفاعـة والحـوض ومسح خفين وهـذي بعـض

نعم اذا نزلنا فاعتبرنا المتواتر بالعشرين ، وبالخمسة عشـر ، وبالعشرة فانه يصل الى عدد كبير الى ما ينيف على المائة كما عنـد السيوطي ، والى ما ينيف على 300 كما عند العلامة محمد بن جعفـر الكتاني ، وغيرهم ، هذا فيما يتعلق بسند هذا الحديث وهناك حديث فى سبب وروده يأخذ عنه كثير من الناس والشراح على العموم ، وهو ما رواه الطبراني فى الاوسط وابن عدى فى الكامل أن رجلا جاء الى حي من بني ليث على مسافة من المدينة المنورة وعليه حلة ، وقال : ان النبي صلى الله عليه وسلم كساني هذه الحلة وأمرني أن أنـزل فى بيوتكم وأن أتخير من نسائكم ، وكان قبل ذلك قد خطب منهم امـرأة فمنعوه اياها فقالوا : مرحبا برسول رسول الله وأنزلوه فى أحد بيوتهم وأرسلوا الى رسول الله (ص) رسولا يستثبتون من أمره ، فقال رسول الله (ص) : كذب عدو الله ، وقال الحديث « من كذب علي متعمـدا فليتبوأ مقعده من النار » وأرسل أحد الصحابة مع الرسول وقال له : ان وجدته حيا فاقتله والا فقد كفيته ، فخرج الرجل ليـلا لحاجتـه ، فلدعته حية فمات ، فوصل رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجده قد مات وفى ذلك معجزة للنبي صلى الله عليه وسلم ، وعلى كـل حال العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، فهذا السبب قد نسي ولكن هذا الحديث ما يزال معمولا به وما يزال محكما فى أمور التشريع وفى تدوين السنة وفى التأصيل والتفريع وفى جميع مسائل السنة والفقه. وبعد ذكر سبب وروده ، وان كان السبب كما قلنا لا يخصص فنشيـر

الى انه لا بد من تعريف الصدق والكذب ومذاهب العلماء فيهما لنعرف مدى تطبيق هذا الحديث على من يكذب على الرسول صلى الله عليه وسلم ومن لا يكذب ، فمن المعلوم عند الجمهور أن الصدق هو مطابقة الخبر للواقع ،والكذب هو عدم مطابقته للواقع وهذا مذهب الجمهور ، وقال النظام :

ان صدق الخبر هو مطابقته الاعتقاد المخبر . وكذب الخبر هو عدم مطابقته لاعتقاد المخبر . واستدل على ذلك بقوله تعالى : « ان المنافقين لكاذبون » « والله يشهد ان المنافقين لكاذبون » . قال تعالى : فى سورة المنافقين : « اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله » فهم عند ما يكونون عند النبي صلى الله عليه وسلم يقولون : انك رسول الله ، وحينما ينفردون يكذبون « والله يعلم انك لرسوله ، والله يشهد ان المنافقين لكاذبون » .

فحيث انهم لم يكن اعتقادهم موافقا لما يقولون اعتبر النظام ان الصدق لا بد أن يكون مطابقا للاعتقاد . والكذب هو الذي لا يطابق الاعتقاد وافق الواقع أو لم يوافقه ، ومعلوم ان الواقع هنا هو أن رسول الله (ص) رسول الله بدون شك ولا ريب لا سيما ، والآية قد قالت : « والله يعلم انك لرسوله » فحينئذ لعدم مطابقة الاعتقاد . قال تعالى : « واللهيشهد أن المنافقين لكاذبون » ورد ذلك بأن المراد « والله يشهد ان المنافقين لكاذبون » فى الشهادة ، لافى مضمون الشهادة وهو اثبات الرسالة للنبي صلى الله عليه وسلم أو فى تسميتها شهادة . والشهادة لا تكون شهادة الا اذا كانت صادرة عن ايمان ويقين، فليس للنظام فى هذا حجة ، وقال الجاحظ : ان صدق الخبر وكذبه هو مطابقته للواقع وللاعتقاد معا أو عدم مطابقته لهما ، فاثبت الواسطة بينهما . فما ليس بمطابق للواقع والاعتقاد أو غير مطابق لهما ليس بصدق ولا كذب واستدل على ذلك بقوله تعالى : « افترى على الله كذبا أم به جنة » ؟ فالعرب قالوا عن النبي (ص) فيما يخبر به من البعث والنشر افترى على الله كذبا ؟ اي افترى على كذبا ، أم به جنة ؟

فأم به جنة ، هو ليس الكذب لانه قسيمه لقوله ، افترى على الله كذبا، وليس الصدق لانهم لا يعتقدونه فحينئذ هو واسطة بين الصدق والكذب كما يقول الجاحظ حينئذ ، ورد بأن المقصود : ام لم يفتر ، افترى على الله كذبا ام لم يفتر . وكنى عن ذلك بالجنون حيث قال : أم بـه جنـة ، ومعلوم أن المجنون لا افترا ء له . ولذلك كانت المقابلة صحيحـة ، وسلم مذهب الجمهور من الاعتراض ، وهو أن صدق الخبر وكذبه هو مطابقته للواقع او عدم مطابقته له ، وعلى هذا تنظر فى قوله صلى الله عليه وسلم « من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار » على مذهب الجمهور ، نجد أن هذا الحديث روى عند البخاري بالفاظ مختلفة فى هذا الباب وفى رواية أخرى ، ففي حديث عن النبي بدأ به قال : قال سيدنا علي عن النبي صلى الله عليه وسلم « اياكم والكذب علي فان من كذب علي فليلج النار » ، ومن حديث الزبير قال له عبد الله ابنه : اني لا اسمعك تحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم كما يحدث فلان وفلان ـ ويعني بفلان عبد الله بن مسعود كما فى رواية ابن ماجة ـ فقال له : أما اني لم أفارقه يعني اني كنت كثير الملازمة له فى الجملة ، والا كـان يفارقه كما كان يفارقه غيره من الصحابة لا سيما وهـو من مهاجـرة الحبشة ، أما اني لم أفارقه ولكني سمعته يقول : من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار ، ولم يقل متعمدا ، وفي حديث أنس قال : انه ما يمنعني ان احدثكم حديثا كثيرا الا اني سمعت النبي (ص) يقول : « من تعمد علي كذبا فليتبوأ مقعده من النار » وفى حديث سلمة بن الاكوع قال : قال صلى الله عليه وسلم : « من يقل علي ما لم اقل فليتبوأ مقعده من النار » وليس فيه التعمد ، وفى حديث أبي هريرة قال : « من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار » ، وقد يظهر أن فى ذلك مخالفة وليس فيه مخالفة لا فى الحديث فى نفسه ولا كذلك لهذه المذاهب .

فأما على مذهب النظام فقطعا اننا لا نعتبر من اخبر بغير اعتقـاده الا كاذبا ، وعلى مذهب الجاحظ كذلك لانه اشترط الشرطين معا ، وعلـى مذهب الجمهور فان من حدث بحديث وهو يرى انه كذب علي يرى ، على ما فى رواية هذا الحديث ايضا على انه ظن ، وهو يظن انه كـذب فهو احد الكذابين اذا حدث به وهو يعرف انه كذب فهو حينئذ مؤاخذ

وداخل فى هذا الوعيد ، ومن حدث به من غير أن يعلم ومن غير أن يعرفه انه يحدث يكذب لانه لا يعلمه أو لانه نسي أو لانه أخطأ فهو حينئذ معفو عنه ولا يدخل فى هذا الوعيد ، فلذلك الأحاديث متوافقة من روى عن النبي كالزبير انه قال : من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار ولم يقل فيه متعمدا غائية أن الزبير رضي الله عنه رأى أن كثرة الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم مع ملازمته له ومعرفته لاحواله ربما تؤدي الى الخطأ ، لان الاكثار مظنة الخطأ ومظنة الوقوع فى الخطأ فامتنع عن الحديث مطلقا الا ما قل لئلا يقع فى هذا المحظور وهذا من تورعه فقط ، وليس بمؤاخذ على ما يقع منه خطأ ، وأنس بن مالك الذي توسط حيث روى من تعمد علي كذبا فليتبوأ مقعده من النار ، فلذلك قال اني لا أحدثكم حديثا كثيرا مع أنه حدث حديثا كثيرا ، فهو بالنسبة لما ترك عنده ولم يحدث به انما حدث بالقليل ، وان كان يعتبر من المكثرين ، وأنس بن مالك هو أحد السبعة المكثرين بالحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والمكثرون هم الذين رووا أكثر من ألف حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأنس أحدهم ، فهو قد روى حديثا كثيرا لكن باعتبار ما حفظه عن النبي صلى الله عليه وسلم مع كون ملازمته له ، لانه كان خديمه فانه لا يحدث بكل ما سمع بل ما لم يحدث به أكثر مما حدث به على أنه يمكن أن يقال فى مثله انه لما تأخرت به الوفاة واحتيج الى ما عنده من الحديث فانه اضطر الى أن يحدث وأن يكثر الحديث عملا بالامر الصادر عن النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : « بلغوا عني » فلذلك وجب عليه أن يحدث وعلى انه ما حدث الا بما تحقق عنده وما وعاه وحفظه ولم يداخله فيه شك فظهر أن هذه الاختلافات كلها .. فى تعريف الصدق والكذب وفى الاحاديث التي روى فيها : من كذب علي متعمدا ، والاحاديث التي ليس فيها التعمد كلها لا مخالفة فيها بل هى سليمة ، على ان مذهب الزبير رحمه الله تعالى هو الذي ينبغي أن يؤخذ به ، ولا سيما للشخص الذي لا يعرف مراتب الحديث ، ولا يعرف صحيح الحديث من سقيمه فانه ينبغي له أن يتورع ولا يحدث الا بما يعرفه يقينا ، واذا لم يعرف فليسأل وقد قال الله تعالى : « فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون »

وقال تعالى : « ولا تقف ما ليس لك به علم » واجمع العلماء « انـــه لا يحل لامرىء مسلم أن يقدم على أمر حتى يعلم حكم الله فيه » فلذلك لا ينبغي الشروع بالحديث عن النبي (ص) لا سيما اذا كان ذلك المحدث لا يعرف مراتب الحديث . هذا ما يتعلق بالكذب والصدق ، وهنـــاك كلمة دخلها كثير من التاويل وهي قوله صلى الله عليه وسلم : « مــن كذب علي » علي هذه ، قال بعض المتسهلين : ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : من كذب علي ، ولم يقل من كذب لي : فالكذب له صلى الله عليه وسلم لا يدخل في هذا الوعيد ، ويعنون بالكذب له ان يقولـــوا ويضعوا أحاديث في خير الدين وفي خير الاسلام ، ولمصلحـة الدعـوة ويكذبها على النبى صلى الله عليه وسلم وما علموا أن الكـذب مذمـوم ومحذور مطلقا سواء كان في خير أو في الشر لان الكذب يقـود الـى النار كما في الحديث : « اياكم والكذب فان الكذب يهدي الى الفجور ، وان الفجور يهدي الى النار وان العبد ما يزال يكذب حتى يكتب عنـد الله كذابـا .

فالكذب لا يصح مطلقا على أن قولهم : من كذب لي قد تمسكوا فيه برواية ضعيفة مثل هذا الحديث ، والصحيح أنها ليست بثابتة اطلاقا وانها مرسلة وهي ما نسبوه للحديث من قوله صلى الله عليه وسلم . « من كذب علي ليضل به الناس فليتبوأ مقعده من النار » ، في هـذه الرواية زيادة ليضل فقالوا : نكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم لا لنضل بل لنهدي ، فنذكر فضائل كذا وفضائل كذا كما فعل أبـو عصمه في وضع أحاديث كثيره في فضائل السور ، فضائل سـور القرآن قلنا له : لماذا فعلت هذا ؟ قال رأيت اقبال الناس على فقه أبي حنيفة وعلى مغازي ابن اسحاق فوضعت لهم هذه الاحاديث ليقبلوا على القرآن ، وهذا عبث فان القرآن لا يتأيد بالكذب ، والحق لا يتأيد بالباطل ومن المؤسف أن هذه الاحاديث صارت ، ومع رد العلماء والحفاظ لها، وحكمهم بوضعها فان كثيرا من المتسهلين وخصوصا المفسرين الذيـن ليسوا على بينة من علم الحديث يدخلونها في كتبهم ، كالزمخشري في الكشاف والخازن وغيرهم ، قالوا : انا كذبنا له ، ولم نكذب عليـه ،

وهذه الرواية قلنا انها ضعيفة ، مع أن اللام فيها لبست للعلة حتى يقال : ان الكذب له جائز ، بل اللام فيها للعاقبة وللصيرورة .

والمعني أن مآل الكذب علي سيكون الى الاظلام . لو سلمنا هذه الروايه ، وذلك كما فى قوله تعالى : « فمن أظلم ممن افترى على الله كذبا ليضل الناس » هل الكذب على الله سبحانه وتعالى لا يكون ظلما للنفس الا اذا كان اضلالا للناس ، بل الكذب على الله سبحانه وتعالى كبيرة من الكبائر كيفما كان ، فاللام حينئذ ليست للعله وليست للتعليل وانما للعاقبة وللصيرورة مثلها قوله تعالى : « ولا تقتلوا أولادكم من املاق » فانه نهي عن قتل الاولاد خشيه الفقر ، وهل هذا يفيد انه يجوز قتل الاولاد لغير الفقر ، كما كان يفعل اهل الكبر من العرب ؟ لا ، فانه لا يجوز قتل الاولاد لا للفقر ولا لغير ذلك ، فاللام حينئذ انما هي لتأكيد النهي عن بعض أفراد هذا العموم ، النهي عن قتل الاولاد شامل لكل الوجوه . ولكن هذا الوجه بخصوصه وهو خشيه الفقر وهو من اقبحها ، فلذلك نص عليه أن الله تعالى هو الرزاق . حيث قال : « نحن نرزقهم واياكم » فلذلك لا تعليل هنا . ونظيره أيضا فى غير الحرف قوله سبحانه وتعالى : « لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة » فقد فهم منه بعض المخذولين أن الربا انما يكون حراما اذا كان لفائدة عالية جدا . اضعافا مضاعفة . أما اذا كان بفائدة قليلة فانه يجب ، ونسوا قول الله تعالى : « واحل الله البيع وحرم الربا » باطلاق ونسوا قول الله تعالى : « اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا » وما بقي من الربا هو القليل ، وكذلك قوله تعالى : « فان تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون » ، ولا يبقى الا راس المال ، ولا تأخذوا على ذلك ولو درهما زائدا والا كان ربا ، هذا تشريع الاسلام ، وليكن تشريع غيره ما كان . فعلى كل حال هنا قوله : اضعافا مضاعفة ليس قيدا لتحريم الربا لانه عندنا ادلة اخرى على أن الربا حرام قليله وكثيره ، فكذلك قوله هنا ليضل به الناس ليس للكذب على النبي صلى الله عليه وسلم الحرام وانما هو زيادة فى التنصيص على هذا النوع من الكذب اذا ثبتت هذه الرواية وهو الكذب الذي يضل الناس ، فاذا كان لا يضل

الناس فهو كذلك أيضا داخل فى الكذب ، ولذلك أشار صاحب الفيـة العراقـي بقولـه :

والواضعون للحديث أضرب أضرهم قوم لزهد نسبـوا

أي أضر الواضعين قوم نسبوا للزهد ، فانهم مع زهدهم وعبادتهم ونسكهم أضر الناس على المسلمين .

وهناك الزنادقة الذين وضعوا أحاديث كثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، لان الزنادقة يريدون هدم الاسلام ونسف شرائعه وقلب الاحكام الشرعية ، ذلك كالسبئية فيما مضى والباطنية وكالقديانيـة والبهائية فى العصر الحديث ، فأولئك حرب على الاسلام لا غبار عليهم ، واقوالهم وأحاديثهم ، نعرضها على الاصول فنجدها منقودة ومردودة قطعا لا يخامرنا فى ذلك شك ، وهناك أهل البدع كذلك أيضا وضعوا على النبي (ص) كثيرا من الاحاديث تأييدا لبدعهم واحتجاجا لها ، فقـد نقض العلماء أيضا الاحاديث التي وضعوها بعرضها على الاصـول ، بالبحث فى سندها كذلك ، وبالطعن فى البدعة من أصلها ، لانه قـد ورد فيها أحاديث كثيرة ومن أهمها ، ونصها فى البـاب حديـث عائشة (رض) الذي تحكي فيه عن النبي (ص) انه قال : « مـن احـدث فى أمرنا هذا مـا ليس منـه رد » فالبـدع مردودة ومردود أيضـا احاديثهـا .

بقي أحاديث الزهاد والعباد هي المعصية العظمى ، لان النـاس يحسنون بهم الظن فيتلقونها بالقبول وتسير فيهم مسيرة ، وذلك كما فى أحاديث الترغيب والترهيب فان الناس قد تقبلوها بقبول حسن ، وكتبوها في الكتب ، وان كان الحفاظ والمحدثون ينكرونها ويبينـون عوارها . وأمثلة ذلك كثيرة : فمثلا كما فى الاحاديث التي يسمعهـا الكثيرون من الخطباء لشهر رجب . وفى فضله ان فى الجنة شهـرا يسمى رجب وما الى ذلك ، ولم يرد فى رجب حديث صحيح اطلاقـا

ورد الحديث صوم المحرم متروك . فيحكم دخوله فى الاشهر الحرم الا حديث ، وبقية الحديث كلها من وضع الزهاد الذين يرغبون فى هذا الحديث ، وبقية الحديث كلها من وضع الزهاد الذين يرغبون فى صيام شهر رجب والعمل فيه وليس لها اصل ، وكذلك ألف الحافظ ابن حجر فى رجب بالخصوص كتاب سماه (تبيين العجب بما ورد فى فضل رجب) . ونقله الحطاب فى شرحه على المختصر عنه قول المصنف ورجب وشعبان ، وكذلك ما يقع فى ليلة النصف من شعبان وما يورد فيها من الاحاديث فانه كله موضوع ولم يرد فيها شيء صحيح يعتمد ، وبلغ بالناس أن سموها النسخة وانها فيها تنسخ الاعمار ، وفيها تثبت الارزاق والاعمار وما الى ذلك . وهذا كله كذب صراح على النبي صلى الله عليه وسلم ولا يصح منه شيء بالحجة القاطعة والدليل الذي لا يراد وهو القرآن العظيم . قال سبحانه فى سورة الدخان : « حم والكتاب المبين انا أنزلناه فى ليلة مباركة أنا كنا منزلين فيها يفرق كل امر حكيم أمرا من عندنا » فى أالليلة التي قال فيها انا أنزلنا ، فى ليلة مباركة ومعلوم أن القرءان نزل فى شهر رمضان بدليل القرءان الذي يقول : « شهر رمضان الذي أنزل فيه القرءان هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان » وفى ليلة القدر بدليل القرءان الذي يقول « انا انزلناه فى ليلة القدر وما أدراك ماليلة القدر » فأين ليلة النصف من شعبان من هـذا ؟ .

وتدل السورة على ذلك حيث تقول : « تنزل الملائكة والروح فيها باذن ربهم من كل أمر » . فهي تتنزل فى تلك الليلة باذن الله سبحانه وتعالى من كل امر يصدر فى تلك السنة من الحق سبحانه وتعالى وليس فى ليلة النصف من شعبان ، وقد قال الامام الشاطبي فى الاعتصام : « ان اصل ليلة النصف من شعبان انه ورد واعظ على بيت المقدس فى منتصف شعبان فاحيا ليلة النصف من شعبان هناك فاجتمع عليه ناس كثير ثم ورد من السنة الثانية واجتمع عليه خلق اكثر من السنة الماضية . ثم صاروا يحتفلون بها فى كل سنة ورد الواعظ او لم يرد ثم احيوها على مر الزمان ونبشوا وقبلوا الاحجار

ووضعوا كذلك أيضا الاحاديث التي يريدونها فى هذا السبيل وليس شيء منها بصحيح .

وكذلك الاحاديث التي تورد فى المولد النبوي على صاحبه أفضل الصلاة والسلام . عن آمنة والدة النبي (ص) فانها قد توفيت والنبي (صلعم) له ست سنوات فكيف تروى عنها هذه الاحاديث ولا سيما التي يذكر فيها آسية امرأة فرعون والحور العين وما الى ذلك ، هذا كله شيء لا يثبت وليس فى مولد النبي (صلعم) فى هذه الاحاديث شيء ثابت ولذلك كنا نرى ونعلم كذلك أيضا بعض العلماء المتورعين لا يحضرون هذه المجالس لما فيها من رواية هذه الاحاديث الباطلة علما بأن الحديث الباطل الموضوع لا تجوز روايته الا مع بيان وضعه فاذا لم تبين درجته فان الذي يرده اذا كان عالما يدخل فى هذا الوعيد الشديد الذي قال فيه (صلعم) من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده فى النار .

وقال فى الالفية :

وكيف كان لم يجيزوا ذكره لمن علم ما لم يبين أمره

كيف ما كان الحديث الموضوع لم يجيزوا ذكره لمن علم به . اما من لم يعلم فانه قد التمسنا له العذر ولكنه لا ينبغي أن يتعاطى ما ليس له. لانه اذا كان ليس من أهل هذا الشأن فليعتزل هذا الشأن وليذره لاهله . وقد منع الاحتفال بمولد النبي (صلعم) عدد كثير من المتورعين مع العلم بأنه هناك من يقول حتى بعدم جواز الاحتفال به وعلى القول بجواز الاحتفال به فينبغي أن يطهر عن هذه الاحاديث وثم هناك بعض الاحاديث التي لها مرتبة ولها مكانة فى الحديث تقبل فى هذا الباب وهي مروية عن النبي (صلعم) فكان من الواجب أن يكتفي بها ويطهر مولد النبي (صلعم) من هذا . على كل حال هذا كل من حكم ما يطول به المقام .

ونوالي تفسير الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار .

قوله فليتبوأ مقعده من النار هذا وعيد شديد لصاحب هذا العمل اي لصاحب الافتراء والكذب على النبى (صلعم) وهو اما تهديد له على أضعف الاقوال يعني انه يخاف عليه من أن يكون له فى جهنم مباءة ومقام دائم أو قريب من بعيد .

واما أن يكون على سبيل الاخبار ويدل ما ورد فى رواية في حديث على : لا تكذبوا علي فانه من كذب علي فليلج النار عند المصنف وعند غيره فانه من كذب علي يلج النار ، فهو خبر وليس حينئذ بتهديد. ومعلوم بلاغة أن الخبر يقال للانشاء وكذلك الانشاء يقال للخبر وهذه النكت يطول بنا الحال اذا تعرضنا لها وقيل انه دعاء من النبي (صلعم) عليه .

وقوله فليتبوأ مقعده من النار فالنبي (صلعم) يدعو عليه بذلك ودعاء النبي (صلعم)فى هذا الباب مستجاب لانه كذب على النبي (صلعم) وقوله ما لم يقل وينتج عن ذلك أشياء كثيرة محظورة ، ومن ثم قال أبو محمد الجويني رحمه الله والد امام الحرمين ان من كذب على النبي (صلعم) كافر وخالد فى النار بمقتضى هذا الحديث ، وان كان لم يتابع على ذلك وأول من رد عليه ولده امام الحرمين وقال انها هفوة من هفوات الوالد رحمه الله .

ولكن ابن المنير الاسكندراني فيما بعد ذلك ايده وقال انه اذا لم يكن الكذب على النبي (صلعم)يتميز عن الكذب على غيره فبماذا يكن الكذب على النبي (صلعم) يتميز عن الكذب على غيره فيما ذا يحظر فان الكذب على مطلق الناس عليه عقوبة ومتوعد عليه بالنار ، فان الكذب يهدي الى الفجور وان الفجور يهدي الى النار . فاذا لم يتميز الكذب على النبي (صلعم) بشيء من هذا . لم يكن له ، ونقول انه يتميز عن النبي (صلعم) ولكن لا نسلم الكفر .

وكذلك قال النبي (صلعم) : فليتبوأ مقعده من النار . والتبوأ معناه اتخاذ المكان الدائم فقلنا انه ولو كان مع الدوام لا يلزم الكفر فان الله سبحانه وتعالى يمكن أن يعفو عنه ويخرجه فى الاخير على أن الصحيح فى هذا هو أن الحديث فيه توعد شديد لمن ارتكب هذه الجريمة الكبرى وهو الى الله سبحانه وتعالى ان شاء عذبه وان شاء غفر له ولكنه لا يكفر صاحبه ولا يحكم عليه بالخلود فى النار لان الادلة القوية معنا ، انه لا يخلد فى النار الا الكافر والمجرم . قال : « فليتبوأ مقعده من النار » .

قال ابن حجر رحمه الله تعالى هنا رتب المصنف أي البخاري هذه الاحاديث ترتيبا حسنا ، يبدأ بحديث علي بن أبي طالب الذي فيه « فليلج النار » وهو موضوع الباب أي باب اثم من كذب على النبي (صلعم) وان كان البخاري رحمه الله تعالى عبر بالمفهوم وأورد الاحاديث التي تدل على الملزوم وأورد الاحاديث التي تدل على اللازم فقط لانه لم يذكر الاثم فليس فى هذه الاحاديث بيان اثم الكذب وانما فيها بيان عقاب الكذب . بقوله « باب اثم » أي « باب عقاب من كذب على النبي صلعم » .

فالحديث الاول فيه بيان مقصود ، والحديث الثاني وهو حديث الزبير الذي قال له ابنه عبد الله اني لا أسمعك تحدث الى آخره ؛ فيه بيان تحرى الصحابة ولا سيما كبارهم عن الحديث عن النبي (صلعم) خوف الوقوع فى المحظور .

والحديث الثالث عن أنس بن مالك وهو من تعمد علي الكذب الى آخره فيه بيان أنه توجب الاعلام والابلاغ على الشخص بأنه حينئذ يجب عليه ان يبلغ أو فيه بيان أن انس انما حدث ببعض ما كان معه من الحديث ولم يحدث بجميع ما كان معه مع كونه من المكثرين ، ولو حدثنا حديثا لكان ما حدثنا به اضعاف ما وصلنا عنه . وختم بحديث ابي هريرة ، وحديث ابي هريرة لم نتعرض له كله لانه فيه موضوعات

اخرى ليست من موضوع درسنا هذا . حيث قال فيه (تسموا باسمي ولا تكتنوا بكنيتي) . وهذا يتكلم عليه فى أحاديث الادب .

وقال فيه : ومن رآنى فى المنام فقد رآنى فان الشيطان لا يتمثل فى صورتى . وهذا محل الشاهد من تعليق الحافظ ابن حجر .

ومن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده فى النار ، قال ختم بحديث ابي هريرة اشارة الى أن الكذب على النبي (صلعم) فى اليقظة والمنام سواء (فى الاثم) فمن كذب عليه يقظة فهذا أمر معلوم ، ومن كذب عليه فى النوم بأن نسب اليه انه قال له شيئا أو أمره بشيء فهو مثل الذي كذب عليه فى اليقظة ولذلك عملا بأحاديث النبي صلعم فى الرؤيا ومنها ان من افرى الفرى كما فى الصحيح أن يرى الرجل عينيه ما لم ترى . من اكذب الكذب أن يحدث الانسان بانه رأى ورأى وذلك ليتقرب به الى الناس وليتظاهر بمظهر الصلاح ونحو ذلك . فهو لا يدري ما ينتظره من الوعيد .

ان من افرى الفرى واكذب الكذب ان يري الرجل عينيه ما لم تراه . فالحديث عن النبي (صلعم) أيضا فى المنام هو أيضا من أفرى الفرى وهذا صحيح ، هذا التعليق الذي قاله الأمام ابن حجر صحيح جدا لان كثيرا من الناس ينسبون لبعض الناس ان النبي (صلعم) أمره فى منامه بكذا وكذا واخبره بكذا وكذا من الفضائل من المقامات وما الى ذلك فى الدين ، والدين ليس محتاجا لشيء هذه لان نوافله وفرائضه وعزائمه ورخصه كلها قد بلغت ولم يبق شيء محتاج الى بيان فانه قد نزل على النبي (صلعم) فى يوم عرفه فى حجة الوداع « اليوم اكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام دينا » .

قال امامنا مالك رضى الله عنه ما لم يكن دينا يومئذ فلن يكون دينا أبدا . وكذلك رجال السلف الصالح كلهم من الصحابة فما دون لم يحكوا شيئا من هذا عن النبى (صلعم) مع مسيس الحاجة لذلك . فقد اختصم أبو بكر الصديق مع السيدة فاطمة فى مسالة الميراث واختصم

علي ومعاوية ، وعلي واصحاب الجمل وكان الامر ان يرى احدهم النبي (صلعم) ويأمره بأن يكف أولا يكف الى آخره ومع ذلك لم يظهر النبي (صلعم) لاحد منهم ولم يحدثهم بشيء من هذا ، فكيف وقال له كذا وكذا واخبره بهذه الأشياء فان هذا ليس من السنة فى شيء وانما يتقوله المتقولون على هؤلاء المشايخ وعلى هؤلاء المتبوعين .

وعلى كل حال فالحديث الذي نحن بصدده حديث عظيم فى الدين وله أثر فى هذا الباب لا يخفى على أحد وقد اتخذه العلماء حجة ونبراسا فى تمييز الخبيث من الطيب من الحديث والصحيح من السقيم ووضعوا فى ذلك علوم الحديث المعروفة ووضعوا الكتب التي بينت كذلك مراتب الحديث وصحيحه من سقيمه . ثم أنه لا ينبغي أن يتخذ حجة على أن الحديث فيه مقال وانه لا ينبغي أن يعتمد . فان هذه مقالة المتحللين من الدين .

فالحديث صحيح وهو ثاني ما أعطى للنبي (صلعم) بعد القرءان وثاني الوحي وفى المرتبة الثانية من الوحي ، قال تعالى « ان هو الا وحي يوحى » وقال (صلعم) (الا واني أوتيت القرءان ومثله معه) .

وقال تعالى : « وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم » ولو لم يكن الحديث ما عرفنا صلاة ولا صياما ولا زكاة ولا حجا . والقرءان انما قال أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ولم يبين لنا الصلوات الخمس لا جهرية ولا سرية ، وانما بينتها لنا السنة ، فالكلام فى هذا يطول وعلى كثرة ما وضع من الحديث حتى قيل انها اثنى عشر الف حديث وضعت على النبي (صلعم) ، ومن ثم قال حماد بن زيد ان جملة الاحاديث الموضوعة على النبي المصطفى اثنا عشر الف حديث كلها لا تعتبر ومع ذلك اثنا عشر الف حديث ولكن ما بقي من الحديث يكفيك انه فى مسند الامام احمد فقط أربعون الف حديث وأكثر من ذلك بكثير وقد اخبر النبي (صلعم) بذلك كما فى ابن ماجة وغيره قال : لا الفين احدكم متكئا على اريكته فياتيه بالحديث من عندي فيقول ما لنا

وهذا بيننا وبينكم كتاب الله ما أحله أحللناه وما حرمه حرمناه ، الا وان حرم رسول الله مثل ما حرم الله ، والكثير من الناس يقعون فى هذا المحظور ومن كذب الحديث فقد كذب القرءان لانه كذب بالوحي ، ومعلوم ان الوحي الذي يخبر به النبي صلى الله عليه وسلم نزل على النبي (صلعم) والذي يكذب به يكون كافرا ، والكفر انما يعتبر بثلاث اشياء وقد أشار اليها الشيخ أبو عبد الله الحاج محمد كنون رحمه الله بقولـــه :

ولا تكفـــرون الا بشـــرع
وضابط التكفير فيـه مرعـي

وهو اعتقاد ما يعتقد الكفار أو التكذيـب
لبعـض ما أتـى بـه الحبيـب

أو التهـيء بهيئـة الكفـار
كحمـل صليـب أوعقـد زنـار

لهذه الاشياء التي يكفر بها وما عدا ذلك كله متاح فيه . فمن كذب شيئا مما أتى به النبي (صلعم) وثبت عنه فانه يكون كافرا باجماع المسلمين ولذلك الحذر الحذر فلا يقال ان الحديث مضلة فانها مضلة لغير العالم ، وغير العالم مطلوب بأن يسأل ، كما أوجب الله تعالى على العلماء أن يبينوا حيث قال : « لتبيننه للناس ولا تكتمونه » أوجب على العامة أن يسألوا : فقال الله تعالى : فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون » ونظن أن فى هذا كفاية ، ونرفع اكف الضراعة والابتهال الى الكبير المتعال ان يحفظ جلالة الملك بما حفظ به الذكر الحكيم وأن

يطيل عمره لخير العروبة والاسلام ، وان يصحبه التوفيق والســداد وأن يحقق على يده جميع مشاريعه العظام ولا سيما تحرير الصحراء ، والجهات المستعمرة الاخرى وأن يقر عينه بولي عهده الامير سيدي محمد وسائر انجاله الكرام وينبتهم نباتا حسنــا وان يمطر شآبيب الرحمة والغفران على ضريح فقيد العروبة والاسلام سيدنا محمــدا الخامس ، وأن يبوئه مقعد صدق عنده وأن يجازيه أحسن الجزاء عما قدم لامته من الاعمال الصالحات وينصر المسلمين ويحرر فلسطين ، والمسجد الاقصى الذي بارك حوله وأن يعفوا عنا ويعافينا ويختم علينا بالسعادة التي ختم بها لاوليائه ، والختم من جلالتكم .